السلطة القضائية تنتصر لأول شركة تكسر احتكار استيراد المشتقات النفطية

عدن / الأمناء / خاص :

تمكنت الناقلة «فريت مارج» التابعة لشركة «فامبا» للخدمات النفطية يوم الخميس من الدخول إلى ميناء الزيت بالعاصمة عدن وتفريغ حمولتها من البنزين البالغ نحو (٣٦) ألف طن متري من مادة البترول و (٢١) ألف طن متري من مادة الديزل ذات الجودة العالية، وذلك بعد مضي أكثر من شهر من عرقلتها وعدم السماح لها بالدخول من قبل لوبي الفساد المتحكم في عملية استيراد المشتقات النفطية وفي مصافي عدن.

وجاء دخول الناقلة «فريت مارج» وتفريغ حمولتها في خزانات شركة مصافي عدن عقب حكم قضائي أصدرته المحكمة التجارية بعدن في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء ١٠ مارس ٢٠٢٠م قضى بإلزام وزارة النقل والمكتب الفني للمجلس الاقتصادي الأعلى بالإفراج عن شحنة المشتقات النفطية التابعة للشركة، والسماح بتفريغ الشحنة وذلك لثبوت استيفاء الشركة لكافة الإجراءات القانونية.

كما وأصدر يوم أمس رئيس المحكمة التجارية حكم تنفيذ فوري للحكم السابق لهذه القضية والمشار إليه أعلاه.

من جانبها شركة «فامبا» للخدمات النفطية عبّرت في بيان مقتضب عن شكرها وتقديرها لكل الجهود التي ساندتها في إحقاق الحق وترسيخ القانون وترجمة تنفيذه على أرض الواقع وفي مقدمتهم شركة مصافي عدن، ومؤسسة موانئ عدن، معتبرة هذه الخطوة بأنها دليل على أنها مؤسسات قانونية عريقة تحترم القانون انتصرت له وجعلته الحكم والفيصل في القضية.

وكانت شركة «فامبا» ذات الرأس المال الجنوبي قد تكبدت خسائر فادحة، جراء عرقلة دخولها إلى الميناء وعدم الموافقة على منح الناقلة التابعة لها التصريح الرسمي للدخول إلى ميناء الزيت، حيث كانت الشركة تقوم بدفع ما يقارب «25» ألف دولار في اليوم الواحد على الرغم من استكمالها لكافة الإجراءات القانونية وحصولها على الموافقات الرسمية ودفعها الرسوم الجمركية ومستحقات الدولة والتي تصل إلى مليار وتسعمائة مليون ريال وفقا لمذكرة رسمية صادرة من وزارة المالية.

واعتبر مراقبون بأن شركة «فامبا» للخدمات النفطية التي حاولت كسر عملية احتكار استيراد المشتقات النفطية التي كانت تحت سيطرة لوبي الفساد النفطي المتحكم بعملية الاستيراد منذ سنوات ومن خلال انتزاعها للحكم القضائي ولجوئها للقضاء الذي أنصفها ورفع الظلم عنها قد حققت انتصارا كبيرا على قوى الفساد لم تستطع أي شركة نفطية أخرى تحقيقه منذ سنوات طويلة.

كان يوجد فيها ميناء اصطياد يُعد الأول في الجنوب لكنه أُهمل..

«شقرة» بحاجة إلى دعم قطاعها السمكي قبل الانهيار

الأمناء/نظير كندح:

تعتبر مدينة «شقرة» الساحلية من أهم مناطق محافظة أبين، وهي تتبع من الناحية الإدارية مديرية خنفر، وتبعد عن عاصمة المحافظة زنجبار بحوالي (50) كيلو متر إلى الشرق. وتتميز بموقعها الجغرافي المطل على شاطئ البحر العربي، وهي بذلك تعتبر من أهم مناطق المحافظة لإنتاج أجود أنواع الأسماك وأغزرها إنتاجاً، وتزود الأسواق المحلية بالأسماك والأسواق الخارجية المجاورة أيضاً، حتى أن شهرتها وصلت إلى تايلاند فأخذوا الاسم التجاري لمصنع تعليب الأسماك بشقرة ووضعوه على قوالب إنتاجهم لشهرته.

وكان بها ميناء اصطياد يُعد الأول في الجنوب لكنه أُهمل.

ويعد القطاع السمكي أهم قطاع يشتغل فيه أعداد كبيرة من السكان من أبناء المحافظة وغيرها إضافةً إلى نشاط الجمعيات السمكية فيها.

شهد هذا القطاع تراجعاً في عمله خلال العشر السنوات الماضية وزادت مشكلاته خلال ظروف الحرب منذ 2011م وما بعدها ما انعكس سلباً على أوضاع المشتغلين في هذا القطاع.

الصحيفة زارت مدينة «شقرة» الساحلية واضطلعت على جوانب من عمل الصيادين وهمومهم ومشاكلهم.

حسين الهاضل - الأمين العام لجمعية « شقرة « التعاونية السمكية بأبين - وصف ما تعانيه مدينة «شقرة» بالكثير من المشكلات التي تحتاج إلى التفاتة من المسؤولين بالمحافظة ووزارة الثروة السمكية إضافةً إلى ما يعانيه الصياد اليوم من ظروف ارتفاع أسعار الوقود ومعدات الاصطياد في ظل شحة الإمكانيات التي تساعده على الحفاظ على إنتاجهم الذي يخسرونه في أحايين كثيرة لعدم وجود مصنع للثلج ومخازن التبريد المعطلة منذ سنوات طويلة.

ويشارك في الحديث أحمد المعوضي - مشرف الحراج في جمعية « شقرة « التعاونية السمكية بأبين - بالقول: «لقد جرى قبل عام الانتهاء من مشروع مصنع للثلج والمول من المشروع الخامس السمكي هذا المشروع اتضح أنه مشروع فاشل ولم يتم تسليمه لنا حتى الآن ولا ندري ماهي الأسباب!».

داعياً في ختام تصريحه المسؤولين في المحافظة ووزارة الثروة السمكية إلى تقديم الدعم السريع للعمل السمكي في منطقة شقرة باعتبارها المتضرر الأول من تردي الأوضاع التي يعيشها هذا القطاع.

إعلان من مصلحة الضرائب

تهديكم مصلحة الضرائب أطيب تحياتها بمناسبة حلول العام المالي الجديد ٢٠٢٠م، ويسرها أن تدعو كافة مكلفي ضرائب الدخل (ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية)، الخاضعين والمعفيين وكذا مكلفي الضريبة على ريع العقارات لتقديم إقراراتهم الضريبية عن دخولهم المحققة خلال السنة الضريبية ٢٠١٩م، وفقا لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ولائحته التنفيذية وسداد مبلغ الضريبة المستحقة من واقعها في ذات يوم تقديم الإقرار بحسب الاختصاص المكاني وذلك خلال الموعد القانوني الذي ينتهي في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠م، وعلى النحو التالي:

١- فئة كبار المكلفين: عليهم تقديم إقراراتهم الضريبية مصحوبة بالقوائم المالية ومصادقاً عليها من محاسب قانوني معتمد ومستندة لدفاتر وحسابات منتظمة وذلك لدى فروع الوحدة التنفيذية للضرائب مصحوبة بقائمة الدخل ومستندة إلى دفاتر وحسابات منتظمة وذلك إلى فروع الوحدة التنفيذية للضرائب على كبار المكلفين بالمحافظات المحررة (عدن - المكلا - تعز المدينة).

٢- فئة متوسطي المكلفين: عليهم تقديم إقراراتهم الضريبية مصحوبة بقائمة الدخل ومستندة إلى دفاتر وحسابات منتظمة وذلك إلى مكاتب الضرائب بالمحافظات المحررة.

٣- فئة صغار المكلفين: عليهم تقديم إقراراتهم الضريبية إلى فروع مكاتب الضرائب بالمديريات.

وفي حالة تقديم الإقرار في الموعد القانوني يمنح القانون حوافز للمكلف على النحو التالي:

١- ١,٥ ٪ من إجمالي الضريبة المستحقة في حال تقديم الإقرار وسداد الضريبة خلال شهر يناير.

٢- ١ ٪ من إجمالي الضريبة المستحقة في حال تقديم الإقرار وسداد الضريبة خلال شهر فبراير.

٣- ٠,٥ ٪ من إجمالي الضريبة المستحقة في حال تقديم الإقرار وسداد الضريبة خلال شهر مارس.

وتهيب المصلحة بجميع المكلفين (خاضعين ومعفيين) سرعة المبادرة بتقديم إقراراتهم الضريبية مستوفية للشروط الشكلية والقانونية وعلى النموذج المعد من قبل المصلحة لهذا الغرض وذلك إلى الإدارة الضريبية المختصة حتى لا يتعرض المخالفون للجزاءات والعقوبات القانونية.

مع التنويه بأن المكلفين المعفيين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ملزمين بتقديم إقراراتهم إلى الإدارة الضريبية ما لم سيتم فرض الغرامات القانونية وسدادها وفقاً لأحكام القانون.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمصلحة الضرائب على الأرقام والمواقع التالية:

تلفون رئاسة المصلحة - ٠٢/ ٣٢٣٣٤٦
E-MAIL: Tax.auth.aden@gmail.com

فروع الوحدة التنفيذية لضرائب على كبار المكلفين - عدن تلفون: ٠٢/ ٢٧٠٥٠١
حضرموت ت: ٠٥/ ٣١٤٨٤٤ - تعزت : ٠٤/٢٥٧٥٩٣